

دور برامج الاستثمار العامة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- حالة الجزائر -

The role of public investment programs in the development of small and medium enterprises - the case of Algeria -

جامعة بسكرة	د/ السبتي وسيلة
جامعة أم البواقي	د/ تفرارت يزيد
جامعة بسكرة	ط.د/ حمزة فطيمة

ملخص:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة اقتصاديا واجتماعيا، وذلك لقدرتها الكبيرة في النمو الاقتصادي وتوفير مجالات العمل ومناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين، وهذا لتوسع نشاط هذه المؤسسات في جميع المشاريع، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لأجل تطوير وتنمية هذا القطاع من أجل تمكينه من القيام بدوره الاقتصادي على أتم وجه، كما صاحبته إرادة سياسية أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في جويلية 1993، وقيام الدولة الجزائرية بتنفيذ برنامجين، الأول تم بتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي ويعرف هذا البرنامج ببرنامج ميداء، أما الثاني فهو برنامج وطني تشرف عليه الوزارة السابقة الذكر، ومع هذا فإن هذا القطاع مازال هشاً ومعرضاً للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليتها وذلك نتيجة لعدة مشاكل وصعوبات يعاني منها هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار، التنمية، برامج الاستثمار.

تصنيف (jel): E22. D92

Abstract :

The small and medium enterprises have great economic and social importance due to their great potential for economic growth and the provision of jobs and jobs to a large number of citizens. This is in order to expand the activity of these institutions in all projects despite the efforts exerted by the Algerian state to develop this sector in order to enable it. In addition to the political will established by the Ministry of Small and Medium Enterprises and Traditional Industries in July 1993. The Algerian State implemented two programs, the first being the cooperation of the Ministry of Small and Medium Enterprises, The second is a national program overseen by the above-mentioned ministry. However, this sector is still fragile and subject to many pressures that continue to hinder its development, which reduces its effectiveness due to several problems and difficulties experienced by this sector.

Key Words: Small and medium enterprises, investment, development, investment programs.

(jel) Classification: D92. E22

تمهيد :

لقد أصبح النشاط الاقتصادي في عصرنا الحالي يتميز بالتطور المستمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن التقدم الاقتصادي الذي تسعى له كافة دول العالم أخذ يعتمد أساسا على نمو واتساع هذا النوع من المؤسسات في مجال الأعمال، ولأن هذا القطاع الذي أصبح يشغل حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية يشكل نتيجة طبيعية لانعكاسات إعادة الهيكلة الصناعية والتحويلات الاقتصادية، وأصبح من الضروري العناية بهذا القطاع من طرف المسؤولين، وعلى الرغم من التوافق الأساسي بين آراء الباحثين ومقرري سياسة هذه المؤسسات، وإنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع، وتبني برامج من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال هذا القطاع الهام جدا هشاً ومهدد بالخطر رغم أهميته الكبيرة في عملية التنمية، وعليه ارتأينا أن نتناول في هذا العمل أهم المحاور التي تبين معالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ ما هي أهم البرامج الاستثمارية العامة التي خطتها الدولة الجزائرية في تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانياً: معوقات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: البرامج العامة للاستثمار على الصعيد الوطني والدولي.

وفيما يلي نتطرق إلى المحور الأول للدراسة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق حول مقصود المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهناك تعريفات ومفاهيم متعددة تعتمد على معايير مختلفة في التعريف، ولقد انتشر مصطلح "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" انتشارا واسعا ابتداء من نهاية القرن العشرين في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات، وقبل التطرق إلى مفهوم هذا النوع من المؤسسات يجب معرفة المعايير المختلفة المعتمد عليها في التصنيف.

1.1.1 معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2.1.2. **المعايير الكمية:** إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات، فقد قسمت هذه المعايير إلى مجموعتين وهما¹:

✓ **المؤشرات الاقتصادية:** وهي كل المؤشرات التقنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي لنشاط المؤسسة .

✓ **المؤشرات النقدية:** تتضمن المؤشرات النقدية مثل رقم الأعمال، رأس مال المؤسسة وقيمة الاستثمار

3.1.3. **المعايير النوعية:** إن استعمال المعايير الكمية وحدها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كاف بصورة دقيقة فلهذا نحتاج لمجموعة من المعايير المكملة وهي المعايير النوعية وتتقسم إلى²:

✓ **معايير المسؤولية:** إن في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون المسؤولون يشرفون شخصيا على المسؤوليات الإدارية والمالية والاجتماعية وهي مهام يشرف عليها عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة وهذه الخاصية تفسر حاجة هذه المؤسسات إلى المعرفة الفنية والتسويقية والمالية.

✓ **معايير السوق:** يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقاتها بالسوق، فعموما إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنتاج سلعي وعلاقتها بالسوق علاقة عرض وطلب للمنتجات أو الخدمات، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه

المؤسسات على السوق، فهي تكون كبيرة كلما كانت هيمنتها على السوق أقرب إلى الاحتكار.

✓ **معيار الملكية:** من خلاله يمكن التفريق بين المؤسسات العمومية والخاصة وبين المؤسسات الفردية والجماعية. ونلاحظ أن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الحالي أغلبها تعود إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال.

✓ **معيار الاستقلالية:** ونعني به استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى.

✓ **معيار طبيعة وسائل الإنتاج:** يتوقف حجم المؤسسات على مدى استخدام الآلات في الإنتاج فبعض المؤسسات تحتاج لإنتاج سلعتها إلى وحدات كبيرة في العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال (سلع استهلاكية).

2. تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2. **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** كانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع الهام والتعريف به بدقة قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها على أنها: "كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون د.ج واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون د.ج".

وثاني محاولة للتعريف بهذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة وقد عرفتها على أنها: "كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون د.ج".

وجاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين د.ج. وتستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.³

أما في المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة وتسعة

وأربعين شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج، وأن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دج⁴.

نلاحظ مما سبق أن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمد على عدد العمال أي المعيار العددي وعلى رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ووضع تعريف لها وهي الأكثر شيوعا واستخداما عن باقي المعايير، ويمكن التعبير عن المفهوم السابق في الجدول التالي:

جدول رقم (01): معايير التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة.

بناء على ما سبق يمكن أن نستنتج التعريف الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "هي كل كيان يمارس نشاطا صناعيا، زراعيا، تجاريا أو خدماتيا، وعدد عمالها يتراوح بين عشرة عمال كحد أدنى وخمسمائة كحد أقصى، ورقم أعمالها يتراوح بين 20 مليون دج كحد أدنى ومليارين كحد أقصى، وعندها الاستقلالية التامة في الإدارة والملكية.

2.2. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي⁵:

✓ المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة... من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

✓ مؤسسات التجارة بالجملة..... من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

✓ المؤسسات الصناعية..... عدد العمال 250 عامل أو أقل.

3.2. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: استنادا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول رقم (2) حيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.

جدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100 مليون ين.	300 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين.	100 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين.	50 عامل أو أقل.

Source:BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire n :4715 .1983 , p :5

4.2. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أبريل 1996 على معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال. فتحدد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسة التي تشغل أقل من 250 عامل/ أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، ويعتقد الأوروبيون أن تحديد عدد العمال يبق غير كاف، لهذا أضيف معيار نوعي وهو نسبة الاستقلالية ومع ذلك يرى الأوروبيون بالزامية تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمؤسسات الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عاملا، مع بقاء معيار الاستقلالية قائما، لكن رقم الأعمال لا يتجاوز 07 مليون أورو، أما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي لا تتجاوز عدد عمالها 10 عمال، أما المؤسسات المتوسطة فعدد عمالها ما بين 50 إلى 250 عامل⁶.

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء⁷:

✓ الطابع الشخصي لخدمة العميل.

- ✓ المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق
- ✓ قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء
- 3.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية⁸:
- ✓ سهولة التأسيس
- ✓ حرية اختيار النشاط

3.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي⁹:

- ✓ الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل
- ✓ محدودية الانتشار الجغرافي:

ثانيا: معوقات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2. معوقات اقتصادية: يمكن رصد أهم المعوقات الاقتصادية فيما يلي¹⁰:

- أ. التضخم
- ب. المنافسة
- ج. ندرة المواد الأولية
- د. 2.2 معوقات تشريعية وضريبية: ومن أهم هذه العراقيل¹¹:
 - أ. النظام الضريبي يضع أعباء إضافية على كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن آثاره تكون أكبر على المؤسسات الصغيرة منه على المؤسسات الكبيرة.
 - ب. عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتمائها.
 - ج. تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - د. صعوبة حصول هذه المؤسسات على الشكل الرسمي لها.
 - هـ. أثر التشريع الخاص بالحدود الدنيا للأجور، الذي يحد من التوظيف أيضا في المشروعات الصغيرة لأنها تعتمد على كثافة الأيدي العاملة والزيادة المطلوبة بموجب الحد الأدنى للأجر تضع عليها أعباء غير متناسبة في الثقل حتى لو احتاجت إلى جهات عمل إضافية، الأمر الذي يرهقها ماديا ويزيد من أعبائه.

3.2. المعوقات المالية:

وعموماً يمكن أن نحصر المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات ص.و.م في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي¹²:

- أ. غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- ب. صعوبة الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.
- ج. ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.
- د. اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة في تعاملها على القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا مما يزيد خطورة التعاملات معها.
- هـ. الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة.

4.2. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

- أ. نقص الكوادر المؤهلة تأهيلاً جيداً ونقص برامج التكوين والتدريب.
- ب. ازدحام الطلاب في الشعب الدراسية في الجامعات مما يعيق توصيل المعلومة إلى الطلاب بصورة ممتازة.
- ج. قلة وجود التنسيق بين متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الكوادر البشرية ومخرجات التعليم على مستوى الواقع.
- د. هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

ثالثاً: البرامج العامة للاستثمار على الصعيد الوطني والدولي.

1.3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جهدت مختلف البرامج الحكومية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاهتمام بقطاع المؤسسات ال ص.و.م، وإلى تفعيل دورها أكثر في سياسة الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، من خلال توفير الظروف المناسبة والمساعدة لأداء دورها الحيوي على أحسن وجه في النشاط الاقتصادي ولقد تجسدت هذه السياسة التدرجية على الميدان، بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات التي أخذت على عاتقها مسؤوليات الاهتمام ومتابعة وتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المحيط الاقتصادي.

2.3. برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- في سنة 1990: ظهرت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل الدخول في اقتصاد السوق وصدور قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد ومن أهم ما تضمنه توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وإعادة التمويل من البنك المركزي وكذلك أسعار الفائدة¹³.

- في سنة 1991: إنشأت وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993، وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتماشيا والدور الكبير الذي أصبحت تلعب المؤسسات الص.و.م في إنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي، فمن أجل التكفل الحسن بانشغال ومشاكل القطاع والنهوض السريع بقدراته وإمكانياته وجدت الدولة أنه من الضروري عليها إنشاء وزارة خاصة مستقلة تتكفل بتنظيم القطاع ومتابعة مشاكله وتأخذ على مسؤولياتها تنفيذ ومتابعة الأداء السليم لتطبيق البرامج التنموية والترقية المسطرة لفائدة تنمية القطاع.

- في سنة 1993: بادرت السلطات إلى إصدار قانون الاستثمارات يحتوى على تحفيزات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

- في سنة 1995: تم تحرير التجارة في الجزائر خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹⁴

- في سنة 2001 تم إنشاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يعتبر بمثابة نقطة تحول وقد تميزت هذه الفترة باهتمام جلي وكبير من طرف السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليار دينار".¹⁵

انبثق هذا البرنامج بعد صدور القانون 01 -18 المؤرخ في 2001/12/12،
والخاص بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسعى لتحقيق مايلي:¹⁶

- ✓ تطوير نظام الإنتاج؛
 - ✓ تطوير وتحسين كفاءة الأفراد؛
 - ✓ العمل على تحسين النوعية وتسييرها؛
 - ✓ الاهتمام بالبحوث التسويقية؛
 - ✓ تطوير الشراكة؛
 - ✓ العمل على التقييم المستمر لعملية التأهيل .
- ولوضع البرنامج حيز التنفيذ، تم إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذا القطاع.

3.3. الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI: لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى

المادة 21 والمتعلق بتطوير الاستثمار وبموجبه حدد مبادئ وأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر، وتسعى هذه الوكالة إلى القيام بالمهام التالية:¹⁷

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- ✓ تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

4.3. المشاتل وحاضنات الأعمال: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم إنشاءها في 25 فيفري 2003، وتأخذ ثلاثة أشكال:¹⁸

- ✓ المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ✓ ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

✓ **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ولهذه المحاضن العديد من الأهداف؛ حيث تقدم الدعم لمنشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع نمو المشاريع المبتكرة، المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.

5.3. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهو جهاز استشاري يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم إنشائه في 25 فبراير 2003، ومن مهامه:¹⁹

✓ ضمان الحوار الدائم والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

✓ تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

✓ جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.

6.3. **إضافةً إلى هيئات أخرى:** تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناع (ANFI) ، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، غرف التجارة والصناعة (CCI) ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ.²⁰

رابعاً: برنامج **MEDA** لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج MEDA.

1.4. تعريف البرنامج: تم إنشاء برنامج ميداء بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23، وهو اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بأن يتكفل بتمويل برنامج خاص يخص تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بموجب هذا الاتفاق تتولى لجنة مختصة مكلفة من الإتحاد الأوروبي وبالتنسيق والتعاون مع مصالح تابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتابعة سير البرنامج، وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 1998/4/7 ليعدل مرة أخرى بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27، ولتجسيد هذا البرنامج خصص اعتماد مالي في الفترة الممتدة من 2001-2005 وفق المخطط العملي الشامل يقدر بـ: 66.44 مليون أورو مقسمة كالتالي:²¹

الجدول رقم(03): نسبة المشاركة في البرنامج

مساهمة الإتحاد الأوروبي	57.00 مليون أورو
مساهمة الدولة الجزائرية	05.32 مليون أورو
مساهمة المتعاملين الاقتصاديين	04.12 مليون أورو
المجموع	66.44 مليون أورو

المصدر: بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006، ص149.

هذا البرنامج الذي يمتد على مدة 05 سنوات تتكفل به وحدة التسيير التابعة للبرنامج (U.G.P) والمكونة من 08 خبراء منهم 05 خبراء اختارتهم اللجنة الأوروبية المكلفة و 03 خبراء تابعين للطرف الجزائري والجدول التالي يبين لنا تكوين هذه الوحدة المكلفة بالتسيير:²²

الجدول رقم (04): وحدة تسيير التابعة للبرنامج

01	المدير العام لوحدة التسيير (L'UGP)	يتم تعيينه من طرف الوحدة (L'UGP)
02	مدير مساعد	يتم تعيينه محليا
03	خبير في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	يتم تعيينه من طرف الوحدة
04	خبير في التكوين	يتم تعيينه محليا
05	خبير في المعلومات	يتم تعيينه محليا
06	خبير إداري	يتم تعيينه من طرف الوحدة
07	خبير مالي	يتم تعيينه من طرف الوحدة
08	خبير في الإعلام الآلي	يتم تعيينه من طرف الوحدة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة.

2.4. أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهناك أهداف أخرى تتمثل في:²³

✓ **تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** شرع البرنامج في إجراءات تغطي أولا التشخيص والتموضع الإستراتيجي للمؤسسات من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير: الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري.....الخ.

دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات ص و م :

بدأ البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

✓ **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في إطار تلبية حاجيات وانشغالات PME، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم: هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والمتخصصين في الفضاءات الوسيطة، معهد تكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

3.4. شروط الاستفادة من البرنامج: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر على الشروط التالية:²⁴

- ✓ الممارسة في إحدى قطاعات الصناعة أو الخدمات؛
- ✓ أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛
- ✓ عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عامل؛
- ✓ حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة؛
- ✓ أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة؛
- ✓ الالتزام بدفع قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% الباقية تمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

خامسا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.5. التطور العددي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة كان يمثلها القطاع الخاص بشكل كبير إذ أن القطاع العمومي كانت مؤسساته تتميز بضخامتها وخاصة أن ركزنا في تصنيفنا على جانب العمالة الذي كانت تعاني من الفائض فيه بسبب ما عرفته من تشغيل عشوائي اجتماعي.

الجدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد م	34278	37	4109	519	625	619	6593	71183	7479	8520	93456
ص و	8	67	59	526	069	072	09	2	34	53	9
م		67									

Source : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>, Bulletins d'information statistique de la PME, n°15-29.

من خلال الجدول رقم(05) يمكن أن نشير إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها انتقلت من 34278 مؤسسة سنة 2005 إلى 93456 مؤسسة سنة 2015، أي أنها تضاعف عددها في خلال عشر سنوات ، وهذا راجع إلى الدور الرائد الذي لعبته الجزائر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدة نواحي، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة مع نهاية سنة 2001 المتضمن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذا القطاع، ولتقليل من الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملت الجزائر وفقا المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق إلى 03 ماي 2005، على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير: لقد سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث تحتل المرتبة العشرين في القارة الإفريقية في مجال ترقية الصادرات، والجدول التالي يوضح أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات.

الجدول رقم (06): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة 2009-2015

تعيين المنتج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النشادر المنزوع الماء	14700	19595	37500	48121	28316	56781	50231
سكر الشمندر	700	23135	26991	20797	27215	22814	14985
فوسفات الكالسيوم	7583	4396	12838	15288	9657	9596	3701
الزنك على شكل خام	3676	6142	1905	1485	-	-	-
الهيدروجين والغازات النادرة	4576	4339	3914	3604	3142	3879	3444
الكحول غير الحلقة	1706	2750	4177	4903	3042	4732	3530
المياه المعدنية والغازية	2230	2675	2658	3113	3376	1533	989
التمور	1430	2265	2326	2471	2985	3835	2495
الزيوت ومواد أخرى	31179	55844	93158	90917	96662	93855	58807

Source : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>, Bulletins d'information statistique de la PME, n^o15-29.

يتضح من خلال الجدول رقم (06) الذي يبين مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الصادرات 45194 مليون دولار أمريكي، واستمرت في الارتفاع إلى

أن وصلت إلى حوالي 73981 مليون دولار أمريكي سنة 2012، أي أنه تضاعفت الصادرات الجزائرية وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وبصفة عامة فإن ارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار النفط يشكل خطرا دائما على الاقتصاد (نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات)، فإنه رغم الجهود المبذولة وترقية المنتجات من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي فإن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات غير كافية وبالتالي يجب بذل جهود أكبر لمواكبة هذا الانفتاح.

3.5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات: تقوم الجزائر باستيراد المواد من العالم الخارجي وأهم هذه المواد هي التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية والزراعية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2009-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	مجموع المنتجات
9314	11005	9580	8983	9755	6058	5863	السلع الغذائية
15881	17475	17536	14081	13338	12295	11914	السلع الخاصة بالإنتاجية
17709	19563	16702	13782	16090	15903	15372	سلع التجهيزات
8597	10287	11210	9955	7270	5987	6145	السلع الاستهلاك غير غذائية
51501	58330	55028	46801	47247	40212	39294	المجموع

Source : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>, Bulletins d'information statistique de la PME, n^o15-29.

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن الواردات الجزائرية قد ارتفعت من 39294 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى 58330 مليون دولار أمريكي سنة

2014، والتوزيع حسب مجموعة المنتجات يشير إلى زيادة طفيفة لجميع الفئات المنتج، لكن سلع التجهيزات كانت تحتل الصدارة حيث فاقت 19 مليون دولار أمريكي سنة 2014، وكذلك هذا الارتفاع قد مس السلع الخاصة بالإنتاجية حيث ارتفعت من 11 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى أكثر من 17 مليون دولار أمريكي سنة 2013 .

4.5. تطور الميزان التجاري الجزائري.

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال عدة سنوات فائض في الميزان التجاري وذلك راجع إلى زيادة صادرات الجزائر.

الجدول رقم(08): الميزان التجاري الجزائري خلال 2009-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستيراد	39294	40212	46453	46801	55028	58330	51501
التصدير	45194	56665	73390	73981	64974	62956	37787
الميزان التجاري	5900	16453	26937	27180	9946	4626	-13714

Source : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>, Bulletins d'information statistique de la PME, n°15-29.

يتضح من خلال الجدول رقم (08) والذي يمثل الميزان التجاري الجزائري خلال سبعة سنوات، انه سجل ارتفاع مستمر في الميزان التجاري من سنة 2009 إلى غاية 2012 حيث بلغ هذا الفائض من حوالي 6 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى أكثر من 27 مليون دولار أمريكي سنة 2012، لكن بعد سنة 2012 بدأ الانخفاض في الميزان التجاري وهذا راجع إلى تراجع في الصادرات الجزائرية بسبب انخفاض في أسعار النفط إلى أن سجل عجز في الميزان التجاري يقدر ب 13 مليون دولار أمريكي.

5.5. تطور المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: إن التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فتح المجال أكثر لاندماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد العالمي، حيث أحدث هذا الاتفاق فرصا جديدة وضاعف مبادرات العمل، ومن أجل إعطاء نظرة شاملة عن تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ارتأينا تقديم المبادلات التجارية (صادرات، واردات) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 1998 إلى 2003.

جدول رقم (09): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2004-2014

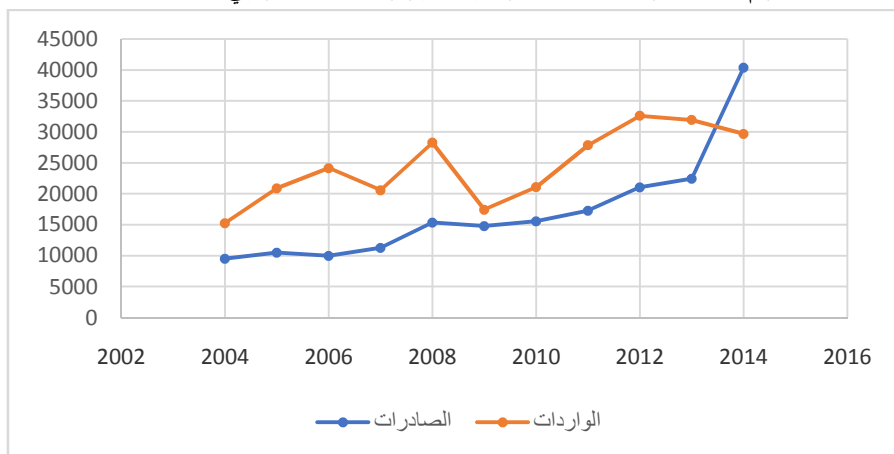
السنوات	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
قيمة الصادرات	9.51	10.494	9.968	11.244	15.363	14.776	15.547	17.265	21.032	22.420	40.378
قيمة الواردات	15.2	20.887	24.156	20.584	28.259	17.411	21.069	27.843	32.605	31.920	29.684

المصدر: المديرية العامة للجمارك-مصلحة الإحصاء-

نلاحظ أنّ قيمة صادراتنا مع الاتحاد الأوروبي في تطور مستمر، حيث بلغت قيمتها 40.378 مليون دولار سنة 2014، بعدما كانت تقدّر بـ 9.511 مليون دولار سنة 2004، فقد شهدت نسبة الصادرات مع الاتحاد الأوروبي تراجعاً قليلاً في سنتي 2006 و2009، ولكنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2014 لتصل إلى 40.378 مليون دولار، وبالتالي فإنّ صادرات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تبقى تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية المناطق، وهذا راجع للتقارب الجغرافي بين المنطقتين، وإلى العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بالإضافة إلى الوضعية المالية المريحة التي تتمتع بها الخزينة العمومية مما يجعل الشريك الأوروبي أكثر ثقة مند تعامله معنا.

أما فيما يخص واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فهي في تأرجح بين ارتفاع وانخفاض، حيث كانت سنة 2004 حوالي 15.253 مليون دولار أمريكي وواصلت في الارتفاع إلى سنة 2006 حيث بلغت 24.156 مليون دولار أمريكي، لكنه في السنة الموالية أي سنة 2007 انخفضت إلى 20.584 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2008 ارتفعت إلى 28.259 مليون دولار أمريكي وواصلت في التأرجح بين الانخفاض والإرتفاع إلى أن وصلت سنة 2014 إلى 29.684 مليون دولار أمريكي، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال 2004-2014



خاتمة.

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة المتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، بنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصادي الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو مصدر النفط، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

الهوامش:

¹ عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 16.

² - كاسر النصر المنصور وشوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، إدارة حامد للنشر، عمّان، 2000، ص33.

³ - قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص5.

⁴ - المرجع السابق، ص6.

⁵ - عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص20

⁶ - كاسر النصر المنصور وشوقي ناجي، مرجع سابق، ص35.

⁷ - Maryse Salles, **Stratégies de PME et L'intelligence Economique**, Economica, paris, 2003, p33

⁸ - كاسر النصر المنصور وشوقي ناجي، مرجع سابق، ص40.

⁹ - Maryse Salles, Op Cit, p40.

¹⁰ - ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006، ص4، تم الإطلاع

عليها على الويب في 2012/11/05

www.alolabor.org/final/.../maher_ehab.doc

¹¹ - محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص47.

¹² - كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، مرجع سابق، ص48.

¹³ - لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص196.

¹⁴ - الطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري، غير منشورة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص81.

¹⁵ - [http://www.pmeart-dz.org/ar/loi d'orientation/doc, visite le12/01/2017](http://www.pmeart-dz.org/ar/loi_d'orientation/doc_visite_le12/01/2017)

¹⁶ - الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سابق، ص5.

- 17- أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 7.
- 18- مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003، ص 14.
- 19- مرسوم تنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المرجع السابق، ص 22.
- 20- الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 127.
- 21- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006، ص 148.
- 22- الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 103.
- 23- المرجع السابق، ص 103.
- 24- زويته محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، غير منشورة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 119.